البوصلة الأردنية للشفافية

2024

تم اعداد هذه الدراسة بفضل الدعم السخي من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة.

فهرس المحتويات

المقدمة 3
منهجية إعداد البوصلة: 4
1.خطاب العرش السامي لعام 2024 6
2. الورقة النقاشية السادسة: سيادة القانون اساس الدولية المدنية 2016 10
3.مبادرة الحكومات الشفافة (الخطة الوطنية الخامسة 2021 – 2025) 12
4. الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان للأعوام 2016 – 2025 : 13
5.توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان (UPR) لعام 2024: 22
6. دليل النزاهة في القطاع العام 2024 الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) : 27

المقدمة

تُعد الشفافية أحد أهم مبادئ الحوكمة الرشيدة، إذ تسهم بشكل رئيسي في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والإدارة الجيدة والنزاهة، بما يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي. تعزز الشفافية قيم المواطنة، تُحسن الإنتاج، وترشد استخدام الموارد، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق نوعية حياة أفضل. هذا ما جعل الشفافية مفهومًا جوهريًا يمس مكونات حياة الأفراد ويسهم في شرعية الدولة المدنية.

ومن هنا، جاءت مبادرة رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية – الأردن) بإعداد "البوصلة الأردنية للشفافية"، والتي تهدف إلى قياس مدى الإلتزام الرسمي على مستوى الخطاب السياسي الأردني تجاه مجموعة من الالتزامات الدولية والوطنية المتعلقة بالشفافية والنزاهة، ويعتبر البيان الوزاري لنيل الثقة الذي تقدمه الحكومات هو المعبر عن رؤية الحكومة للسياسات والتشريعات التي تنوي تنفيذها. لذلك، فمن الضروري قياس مدى التطابق بين البيان الوزاري للحكومات الأردنية وبين تلك الالتزامات أو التوصيات الدولية والوطنية. وقد سبق لـ "رشيد أن أصدرت بوصلة الأردن للشفافية في عام 2018، والآن نعد البوصلة بنسختها الثانية لقياس بيان الثقة لحكومة الدكتور جعفر حسان لعام 2024.

تأتي هذه البوصلة كأداة لمساعدة كل من صناع القرار ومتخذيه، والمؤسسات الوطنية المستقلة والسلطة التشريعية والقضائية والمؤسسات الرقابية، ومنظمات المجتمع المدني، لمعرفة واقع خطاب الحكومة ومواقفها ورؤاها فيما يتعلق بالقضايا العامة الوطنية في التشريعات والسياسات والممارسات ومدى تطابقها مع ما ورد في الالتزامات الدولية والوطنية المتعلقة بالشفافية.

منهجية إعداد البوصلة:

تعتمد البوصلة على أسلوب تحليل المضمون المقارن ما بين التوصيات أو الالتزامات ذات الصلة بمبادئ الحوكمة الرشيدة التي التزم الأردن بتنفيذها والتي وردت في وثائق دولية أو وطنية كمعيار ومقارنتها بخطاب الثقة لحكومة الدكتور جعفر حسان لعام 2024، وعليه فإنه ولأغراض اعداد البوصلة لعام 2024 فقد قمنا بحصر مجموعة من تلك التوصيات أو الالتزامات في الوثائق المرجعية التالية:

1. **خطاب العرش السامي لعام (2024) .**
2. **الورقة النقاشية السادسة: سيادة القانون اساس الدولية المدنية (2016).**
3. **مبادرة الحكومات الشفافة: الخطة الوطنية الخامسة (2021 -2025).**
4. **الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016 – 2025).**
5. **توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان (UPR) لعام (2024).**
6. **دليل النزاهة في القطاع العام 2024 الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).**

ومن خلال هذه البوصلة سيتم التعرف على مدى التزام الحكومة من خلال بياناها الوزاري لنيل ثقة مجلس النواب لتلك الالتزامات الوطنية والدولية، حيث سيتم تصنيف خطاب الثقة إلى:

- تم التطرق له بـ ☑
- لم يتم التطرق له بـ ☒
- مشروع يتم العمل به عبر الحكومات أو مشروع عابر للحكومات ⟲
- مشروع تم انجازه خلال الخمسة أعوام الأخيرة ✓

مع ملاحظة الى أن عملية التقييم تنحصر في البيان الوزاري لنيل الثقة وليس فيما يتعلق بتطبيقها على ارض الواقع أم لا، والأمر الآخر وهو **أنه سيتم الأخذ بعين الاعتبار اختلاف صيغ التعبير في البيان الوزاري نسبيًا عما ورد في تلك الالتزامات الدولية والوطنية والنظر الى المضمون والهدف الذي يعبر عنه البيان الوزاري**، وأن يكون مضمونها بالغالب تتوافق مع تلك الالتزامات.

ولكن لا بد من الإشارة أن هناك بعض المشاريع المقترنة في الدولة ومؤسساتها بغض النظر عن الحكومة، مثل مخرجات لجنة التحديث السياسي ومخرجات لجنة تطوير القطاع العام ومخرجات لجنة التحديث الاقتصادي، والتي تبنتها الدولة وكفلها رأس الدولة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لتكون خطة عمل مؤسسات الدولة خلال الأعوام القادمة، لذا تكون ثابته وعليه تم الإشارة إليها بالرمز ⟲ اي أنها عابره للحكومات وهي ضمن خطط اللجان المشار إليها اعلاه.

يجدر الإشارة إلى أن غياب ذكر بعض الأمور في الخطاب الوزاري لا يعني بالضرورة عدم الاهتمام بها. بل يمكن القول إن هناك جهودًا قائمة تُبذل لتحقيق هذه الأمور، وقد تم بالفعل البدء في تنفيذها والعمل عليها، وهي مستمرة حتى الآن. ونظرًا لأن الخطاب الوزاري يهدف إلى تقديم رؤية شاملة ترسم السياسة العامة لتوجهات الحكومة، فإنه لا يتطرق إلى المشاريع العابرة للحكومات أو ما تم انجازه، إنما المشاريع الرئيسة التي تتبناها الحكومة في عمر أقصاه 4 أعوام.

علاوة على ذلك فقط تم البحث في بعض المشاريع المنجزة خلال الأعوام الخمسة الماضية وعليه فقط تم الإشارة بالرمز ✓ وهي تعتبر من الإنجازات التي قدمتها الدولة وتم اعتمادها، وتعتبر عامل من عوامل الاستقرار التشريعي في ثباتها وإقرارها، وهي غير مبنيه في خطاب الثقة للحكومة لأنها غير مشمولة في خطة عمل الحكومة خلال فترة وجودها إنما تم إنجازها خلال الفترة الماضية.

1. خطاب العرش السامي لعام 2024[1].

إن خطابات العرش هي خطابات رسمية يُفوَّض جلالة الملك بإلقائها بموجب المادة (79) من الدستور الأردني، في افتتاح الدورات العادية لمجلس الأمة، وفيها يستعرض جلالته السياسات الوطنية ومرتكزات القضايا الحيوية الهامة في المنطقة. كما تتطرق خطابات العرش إلى خطط التنمية والسياسات المحلية، داعية إلى التعاون بين جميع الأجهزة والسلطات الحكومية لتحقيق الأهداف الوطنية. وفيما يلي الالتزامات التي تعهد الأردن في تنفيذها ومقارنتها بالبيان الوزاري (خطاب الثقة) لحكومة الدكتور جعفر حسّان:

التوصيات في خطاب العرش السامي	البيان الوزاري
التحديث السياسي وتعزيز الأحزاب والبرامج: ☑ الالتزام بتطبيق مشروع التحديث السياسي الذي يعزز دور الأحزاب البرامجية.	**الالتزام بتطبيق مشروع التحديث السياسي الذي يعزز دور الأحزاب البرامجية:** • الحكومة مكلفةٌ بتهيئة البيئة لضمان تقدم مسار التحديث السياسي، وسنحرص على علاقة تعاونٍ أساسها الدستور مع مجلس الأمة والأحزاب، وإدامة قنواتٍ للتواصل مع جميع الكتل النيابية، واحترام دور الأحزاب المحوري في عملية التحديث؛ لبناء حياةٍ حزبيةٍ برامجيةٍ ضمن الرؤية الملكية السامية. • وكما تعهدنا في الرد على كتاب التكليف السامي، نلتزم خلال العام المقبل بإطلاق حوارٍ وطنيٍ لمراجعة التشريعات الناظمة لعمل البلديات ومجالس المحافظات تحضيراً للانتخابات المقبلة، وسيتم ذلك بالاستناد لمخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والتوصيات ذات العلاقة، وبما يضمن توسيع صلاحيات هذه المجالس ويمكنها من القيام بمسؤولياتها مع وضع آلياتٍ للرقابة والتقييم؛ فلا صلاحياتٌ دون مساءلة، وبما يضمن أفضل الممارسات التي تخدم أولويات المواطنين وتعزز مشاركتهم، وبموازاة ذلك، ستتخذ الحكومة

[1] https://www.pm.gov.jo/Ar/NewsDetails/znews50

	الإجراءات اللازمة لحوكمة قطاع الإدارة المحلية، ورفع كفاءة كوادرها، وأتمتة الخدمات لتحسين خدماتها الضرورية للمواطنين. **دعم مشاركة المرأة والشباب في العملية السياسية:** • نحن نشهد ولأول مرةٍ في تاريخ مجالس النواب هذا الحجم لتمثيل المرأة، ما يضعنا أمام مسؤولية توسيع حضورها في كل المؤسسات والقطاعات، وتمكين دورها في سوق العمل وفي المجال الاقتصادي كما السياسي والمجتمعي.
☑ دعم مشاركة المرأة والشباب في العملية السياسية.	
التعاون بين الحكومة والبرلمان: ☑ ضرورة العمل الجماعي والتعاون الوثيق بين الحكومة والبرلمان على أساس الدستور.	**ضرورة العمل الجماعي والتعاون الوثيق بين الحكومة والبرلمان على أساس الدستور** • إن أحد أهم مرتكزات تطبيق دستورنا العتيد هو تقاسم المسؤوليات بين السلطات، ضمن مبدأ الفصل المتوازن، والقائم على تكامل الأدوار والتعاون بينها، وليس التعارض أو التداخل أو التعطيل، فكلنا أمام مهمةٍ وطنيةٍ لا تحتمل التأخير. • نؤكد على علاقة تعاونٍ أساسها الدستور مع مجلس الأمة والأحزاب، وإدامة قنواتٍ للتواصل مع جميع الكتل النيابية، واحترام دور الأحزاب المحوري في عملية التحديث؛ لبناء حياةٍ حزبيةٍ برامجيةٍ ضمن الرؤية الملكية السامية.
التحديث الاقتصادي وتحقيق النمو: ☑ العمل على تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي بهدف رفع معدلات النمو الوطني في العقد القادم.	**العمل على تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي بهدف رفع معدلات النمو الوطني في العقد القادم:** • إن تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي أساسٌ وضرورةٌ لتعزيز الاستقرار والأمن المجتمعي، وتأمين حياةٍ كريمةٍ وفرصٍ عادلةٍ للأردنيين كافة، وضمان مستقبل الأجيال القادمة. ونجاح تنفيذ الرؤية الاقتصادية أساسٌ في تعزيز دور الأردن المستقل بقراره، والمحوري في استقرار

	منطقتنا. ولا مجال أمامنا للتباطؤ أو التردد، أو إعادة إنتاج الخطط وتأجيل القرارات؛ لأن الوقت يداهمنا، ولا بد أن نقدم فرصاً حقيقيةً لتوسعة قطاعتنا الاقتصادية، لنضمن مستقبلاً كريماً لكل شاب وشابة، وفرص عملٍ تحقق طموحاتهم. • ولأهمية تسهيل وتبسيط الإجراءات وإنجاز المعاملات، فإن الحكومة تلتزم باستكمال أتمتة خدماتها لتصل إلى 80 بالمئة العام المقبل، وإلى 100 بالمئة نهاية عام 2026. • أما بالنسبة للمالية العامة... ملتزمين بالمضي قدماً في النهج المالي الإصلاحي لتعزيز المنعة الاقتصادية، والتركيز على تعزيز إيراداتنا المحلية، وتحسين كفاءة الإنفاق، وتنفيذ برامج للحد من التهرب والتجنب الضريبي والجمركي... وكلنا أمل أنْ تشْهد المنطقة انفراجاً وظروفاً أفضل، تسهم في تعزيز جهودنا وتسريعها في مسار النمو الذي نطمح إليه". • وفي إطار رؤية التحديث الاقتصادي، فإن الحكومة ماضيةٌ في الإعداد والتخطيط لمشروع المدينة الجديدة... بما يوفر فرصاً اقتصادية واستثمارية تواكب الطموحات المستقبلية، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص.
☑ تسريع تحديث القطاع العام وإدارة خدمات عامة كفؤة وعادلة.	**تسريع تحديث القطاع العام وإدارة خدمات عامة كفؤة وعادلة:** • وبموازاة ذلك، ستتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لحوكمة قطاع الإدارة المحلية، ورفع كفاءة كوادرها، وأتمتة الخدمات لتحسين خدماتها الضرورية للمواطنين، وتلتزم الحكومة بدعم الجهاز القضائي وتعزيز استقلاليته ورفده بكامل الإمكانيات؛ من خلال تطوير البنى التحتية والفنية في المحاكم، ورفدها بما يلزم من كوادر بشريةٍ وموظفين مؤهلين، والمضي قدماً في رقمنة إجراءات التقاضي، والتوسع في تطبيق إجراءات المحاكمة عن بعد والربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة.

	• إن تحديث القطاع العام هو رافعة مسارات التحديث، ما يضع الحكومة أمام مسؤولية الإسراع في تنفيذه لتطوير المؤسسات والدوائر والأطر التشريعية الناظمة والممكنة له، وإيجاد ثقافةٍ مؤسسيةٍ تستند إلى تحقيق نتائج تنعكس على خدمة المواطنين الذين لهم الحق أنْ يجدوا في مؤسساتهم خدماتٍ أفضل. • لأهمية تسهيل وتبسيط الإجراءات وإنجاز المعاملات، فإن الحكومة تلتزم باستكمال أتمتة خدماتها لتصل إلى 80 بالمئة العام المقبل، وإلى 100 بالمئة نهاية عام 2026، وستنشئ الحكومة 10 مراكز جديدةً للخدمات الحكومية الشاملة العام المقبل؛ لتغطي جميع محافظات المملكة. • والتزاماً من الحكومة بترسيخ سيادة القانون وإرساء مبادئ الحوكمة، سنعمل من خلال هيئة الخدمة والإدارة العامة، باعتبارها الجهة التنظيمية المختصة بالرقابة على ضمان امتثال الدوائر بالتشريعات والمعايير والسياسات الخاصة بتحديث الإدارة العامة.
الرقابة لضمان تنفيذ مسارات التحديث: ☑ على النواب والأعيان القيام بدور الرقابة لضمان تنفيذ مسارات التحديث.	ورد في خطاب الثقة ما يشير إلى أهمية الرقابة والتقييم لتنفيذ مسارات التحديث وهو: • وبما يضمن توسيع صلاحيات هذه المجالس ويمكنها من القيام بمسؤولياتها مع وضع آلياتٍ للرقابة والتقييم؛ فلا صلاحياتٌ دون مساءلة.

2. الورقة النقاشية السادسة: سيادة القانون اساس الدولية المدنية 2016 [2] .

هي إحدى الأطر التوجيهية لجلالة الملك لغايات تحديث المنظومة السياسية أطلقها جلالته في 16 تشرين الأول لعام 2016 وهي **وثيقة استرشاديه** لعمل الحكومات تسهم في رسم خارطة للمستقبل الأردني، وقد عكست الورقة النقاشية السادسة العديد من المضامين والتي أبرزها:

- حرص جلالة الملك على مبدأ سيادة القانون كعماد للدولة المدنية وذلك بتعزيز مبادئ المساواة والعدالة والشفافية.
- سيادة القانون الأداة المثلى لتعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية.
- سيادة القانون هي المعبر الحقيقي والأساسي الذي تبنى عليه الديمقراطيات والاقتصادات المزدهرة وبسط جلالته مفهوم سيادة القانون من خلال بعض الحوادث اليومية.
- إن أساس التعينات الالتزام بمبدأ الكفاءة والجدارة ومنها أشار جلالته إلى أن الواسطة والمحسوبية سلوكيات تفتك المسيرة التنموية والنهضوية للمجتمعات وأن التساهل في تطبيق القانون من شأنه أن يؤدي إلى فساد أكبر.
- دعا جلالته إلى وضع استراتيجية واضحة تعمل على صيانة وتطوير مرفق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له وتساهم في تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة.

التوصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☑ وجود آليات رقابة فعالة متمثلة بأجهزة الحكومة الرقابية والقضائية والمؤسسات المستقلة تضمن سيادة القانون مع ضرورة العمل على تطويرها باستمرار من خلال تبني الأدوات المتطورة ومعالجة جوانب القصور في عملها سواء التشريعية او الفنية.	"وعلى صعيد الرقابة على المال العام وصونه، فنحن ملتزمون بتعزيز عمل وحدات الرقابة الداخلية في جميع الوزارات والمؤسسات؛ لضمان ضبط أي تجاوزات بشكل استباقي"...
☑ تطوير الجهاز القضائي وضع استراتيجية واضحة تعمل على صيانة وتطوير مرفق القضاء وسائر الاجهزة المساندة له وتساهم في تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة تطوير سياسات وتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسرها. تعزيز قدرات القضاة واكسابهم المهارات الضرورية لإصدار الاحكام القضائية العادلة والنزيهة. بنية مؤسسية وعصرية.	"تلتزم الحكومة بدعم الجهاز القضائي وتعزيز استقلاليته ورفده بكامل الإمكانيات؛ من خلال تطوير البنى التحتية والفنية في المحاكم، ورفدها بما يلزم من كوادر بشرية وموظفين مؤهلين"...
☑ **مبدأ سيادة القانون**: هو الأساس الحقيقي الذي تُبنى عليه الديمقراطيات والاقتصادات المزدهرة والمجتمعات المنتجة، وهو الضامن للحقوق الفردية والعامة، والكفيل بتوفير الإطار	"وسيادةُ القانون هي الأداةُ لتعزيزِ العدالةِ الاجتماعية، وبها نحمي الحرياتِ العامة وحقوقَ الإنسان، ولذلك لا يمكنُ القبولُ بمقايضاتٍ

[2] https://n9.cl/e7x84

الفاعل للإدارة العامة، والباني لمجتمع آمن وعادل وهو المعبّر الحقيقي عن حبنا لوطننا الذي نعتز به. إن مبدأ سيادة القانون جاء ليحقق العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة على جميع مؤسسات الدولة وأفرادها دون استثناء وخاصة ممن هم في مواقع المسؤولية، من خلال ممارسات حقيقية على أرض الواقع. ولا يمكن لأي إدارة أن تتابع مسيرتها الإصلاحية وترفع من مستوى أدائها وكفاءتها دون تبني سيادة القانون كنهج ثابت وركن أساسي للإدارة.	أو سياساتٍ استرضائية، على حسابِ القانون ومصالحِ المواطنينَ وسلامتِهم وحقوقِهم...".
☑ ارساء وتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة؛ بحيث يكافئ الموظف على إنجازه ويسائل ويعاقب على تقصيره.	"وعلى صعيد الرقابة على المال العام وصونه، فنحن ملتزمون بتعزيز عمل وحدات الرقابة الداخلية في جميع الوزارات والمؤسسات؛ لضمان ضبط أي تجاوزات بشكل استباقي"...
☑ ترسيخ ثقافة النزاهة في الجهاز القضائي في كافة مراحله ويندرج معها: تفعيل مدونة السلوك القضائي. - تحديث وتطوير معايير تعتمد الجدارة والكفاءة في تعين القضاة ونقلهم وترفيعهم بما يحقق العدالة والشفافية. - تطوير وتمكين اجهزة الرقابة والتفتيش القضائي لتكون تقارير التفتيش اداة قياس حقيقية وواقعية لأداء القاضي وسلوكه	تلتزم الحكومة بدعم الجهاز القضائي وتعزيز استقلاليته ورفده بكامل الإمكانيات؛ من خلال تطوير البنى التحتية والفنية في المحاكم، ورفدها بما يلزم من كوادر بشرية وموظفين مؤهلين"...
☑ تطبيق القانون على الجميع دون محاباة او تساهل وعلى المسؤول قبل المواطن كما يجب أن يستند غلى تشريعات واضحة وشفافة وإدارة حصيفة وكفؤة.	"وسيادةُ القانون هي الأداةُ لتعزيز العدالةِ الاجتماعية، وبها نحمي الحرياتِ العامة وحقوقَ الإنسان، ولذلك لا يمكنُ القبولُ بمقايضاتٍ أو سياساتٍ استرضائية، على حسابِ القانون ومصالحِ المواطنينَ وسلامتِهم وحقوقِهم...".
☒ آلية عمل مؤسسات الدولة: تبني مؤسسات الدولة مدونات سلوك واخلاقيات عمل ملزمة بشكل يحكم عمل وأداء المؤسسات والسلطات المعنية. وضع رؤيا واضحة لمؤسسات الدولة وخارطة طريق واهداف محددة تمكن هذه المؤسسات من تحقيق اهدافها وقياس نسبة الإنجاز والأثر للوصول إلى أرقى معايير النزاهة والشفافية وأعلى مستويات الخدمة المقدمة للمواطنين. ☒ الواسطة والمحسوبية: - تعزيز قيم العدالة والمساواة وتكافئ الفرص. - الالتزام بمبدأ الكفاءة والجدارة كأساس للتعينات.	

3. مبادرة الحكومات الشفافة (الخطة الوطنية الخامسة 2021 – 2025)[3].

مبادرة شراكة الحكومات الشفافة هي مبادرة متعددة الأطراف تهدف إلى ضمان التزامات ملموسة من الحكومات لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومحاربة الفساد وتسخير التكنولوجيا الجديدة لتعزيز الحكم الرشيد، وفي إطار روح التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتشرف لجنة توجيهية تشمل ممثلين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على الالتزامات التي تضعها الحكومات على نفسها وتلتزم بتنفيذها بشكل طوعي، وهي تعتبر أساسية لبناء مجتمع يعتمد على المعرفة والمشاركة المدنية، وتعزيز الشفافية في العمل الحكومي لضمان حكم فعال ومسؤولية متبادلة بين الحكومة والمواطنين.

وفيما يلي الالتزامات التي تعهد الأردن في تنفيذها بمبادرة الحكومات الشفافه:

توصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☑ تعزيز دور الشباب في إعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الحكومية المرتبطة بالشباب.	• "إن الحكومة ملتزمةٌ بتحويل مراكز الشباب إلى مراكز تزخر بالبرامج التدريبية والتثقيفية التي تمكن شبابنا من تطوير مهاراتهم وإثراء أوقاتهم، وتعزيز شعورهم بالمسؤولية الوطنية... • "وبرامجنا بمجملها بنيتْ أساساً لأجل الشباب، وضمان فرصٍ أفضل لهم، ليكونوا أقوى منا، وأقدر منا، وأكفأ منا؛ لمواصلة بناء أردن أعظم في مئويته الثانية"
⟳ تحسين الحوكمة بين منظمات المجتمع المدني وحمايتها من مخاطر الاستغلال مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ☒ تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية. ⟳ تبني سياسات لإدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام[4]. ⟳ تعزيز النزاهة على المستوى الوطني[5]. ☒ إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة خلال المراحل المختلفة للمشاريع الحكومية الرأسمالية/الاستثمارية لضمان مواءمتها لاحتياجاتهم	

[3] الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة (2021-2025) , https://www.ogp.gov.jo/Default/Ar
[4] https://jordan.un.org/sites/default/files/2021-09/Gender%20Policy%20E_f.pdfn ,
[5] معايير النزاهة الوطنية في القطاع العام : https://shorturl.at/c2LCq

4. الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان للأعوام 2016 – 2025 [6] :

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بضرورة إعداد خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان للارتقاء بهذه الحقوق بما يعزز مكانة الأردن في رعايته وحمايته لها، وإعمالا لمبادئ الدستور ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها الاردن، فقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بالتشاور مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

محور الحقوق المدنية والسياسية:

الهدف الرئيسي الأول: حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية:

التوصيات/ الالتزامات	خطاب الثقة
☑ توفير الحماية الإجرائية والموضوعية المثلى لمن يتعرض للتوقيف بشتى صوره والتأكيد على تضييق نطاق التوقيف وحصر حالاته وإيجاد بدائل عنه.	• "كما تسعى الحكومة، وبالتعاون مع المجلس القضائي، إلى إجراء كل ما يلزم للتوسع في تطبيق العقوبات البديلة عن العقوبات السالبة للحرية، من خلال الخدمة المجتمعية وتوسعة برامجها".
✓ تطوير الإطار القانوني الناظم للحق في الحياة والسلامة الجسدية لمواءمته مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن[7]. ☒ تضييق نطاق عقوبة الإعدام في حدود الجرائم الأشد خطورة. ☒ توفير الضمانات القانونية اللازمة في مرحلة التحقيق الأولي بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحام. ☒ ضمان الدولة لحق ضحايا نظام العدالة الجنائية في التعويض وجبر الضرر.	

الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وترسيخ الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية

التوصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☑ توفير بيئة داعمة لاستقلال السلطة القضائية.	• "تلتزم الحكومة بدعم الجهاز القضائي وتعزيز استقلاليته ورفده بكامل الإمكانيات؛ من خلال

[6] الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان للأعوام 2016 -2025
[7] https://www.hrw.org/ar/world-report/2023/country-chapters/jordan

	تطوير البنى التحتية والفنية في المحاكم، ورفدها بما يلزم من كوادر بشرية وموظفين مؤهلين"...
☑ تعزيز وتفعيل الرقابة والمساءلة والتفتيش وتطويرها وفق أسس موضوعية وفعالة.	• "وعلى صعيد الرقابة على المال العام وصونه، فنحن ملتزمون بتعزيز عمل وحدات الرقابة الداخلية في جميع الوزارات والمؤسسات؛ لضمان ضبط أي تجاوزات بشكل استباقي"...
☑ تنظيم عمل الجهاز القضائي.	• "كما تسعى الحكومة، وبالتعاون مع المجلس القضائي، إلى إجراء كل ما يلزم للتوسع في تطبيق العقوبات البديلة عن العقوبات السالبة للحرية، من خلال الخدمة المجتمعية وتوسعة برامجها"
☑ تعزيز قدرات النيابة العامة واستقلالها ضمن السلطة القضائية.	• "تلتزم الحكومة بدعم الجهاز القضائي وتعزيز استقلاليته ورفده بكامل الإمكانيات؛ من خلال تطوير البنى التحتية والفنية في المحاكم، ورفدها بما يلزم من كوادر بشرية وموظفين مؤهلين"...

الهدف الرئيسي الثالث: تعزيز استقلال القاضي والارتقاء بالعمل القضائي.

الالتزامات	**البيان الوزاري**
☑ تعزيز حصانة القاضي وأمنه الوظيفي.	• "تلتزم الحكومة بدعم الجهاز القضائي وتعزيز استقلاليته ورفده بكامل الإمكانيات؛ من خلال تطوير البنى التحتية والفنية في المحاكم، ورفدها بما يلزم من كوادر بشرية وموظفين مؤهلين"...

الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة.

التوصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☑ تعزيز سبل الوصول للعدالة.	• "تلتزم الحكومة بدعم الجهاز القضائي وتعزيز استقلاليته ورفده بكامل الإمكانيات؛ من خلال تطوير البنى التحتية والفنية في المحاكم، ورفدها بما يلزم من كوادر بشرية وموظفين مؤهلين، والمضي قدماً في رقمنة إجراءات التقاضي، والتوسع في تطبيق إجراءات المحاكمة عن بعد والربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة"
☒ إتاحة التقاضي على درجتين في الاحوال التي يقصر فيها القانون عن توفير ذلك.	

الهدف الرئيسي الخامس: الحق في الجنسية والإقامة واللجوء وحرية التنقل:

التوصيات / الالتزامات	البيان الوزاري
☒ مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن (الجنسية).	
☒ مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن (الإقامة واللجوء).	
☒ مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن. (حرية التنقل).	

الهدف الرئيسي السادس: تعزيز حماية الحق في الترشح والانتخاب.

التوصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☒ مكافحة الجرائم الالكترونية.	
☒ مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن.	
⟲ تعزيز ودعم الهيئة المستقلة للانتخاب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.[8]	

[8] **بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات تقدم توصيات لتحسين إجرائها في الأردن:** https://shorturl.at/Mtoau

الهدف الرئيسي السابع: تعزيز حماية الحق في حرية الرأي والتعبير:

التوصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☑ إيجاد التوازن بين الحق في حرية التعبير ومناهضة أفعال اغتيال الشخصية.	• "لا بد من التأكيد على أن الحريات العامة محصنةٌ بالحق الدستوري، وعلى قاعدة الممارسة الوطنية المسؤولة، وسقفها القانون، دون التجاوز أو التعدي على الحقوق العامة والخاصة والمؤسسات"
☑ تعزيز قدرات المؤسسات الإعلامية.	• "تعكف الحكومة على إعداد تصورٍ للنهوض بالإعلام وتنميته وتحديثه وتمكينه في مجال التحول إلى الإعلام الرقمي تنفيذًا لكتاب التكليف السامي. وفي هذا الصدد، ستستكمل الحكومة خلال النصف الأول من العام المقبل، حواراتٍ قطاعيةً مع المؤسسات والفاعلين في المشهد الإعلامي الوطني؛ لوضع رؤيةٍ ممتدةٍ لتحديث الإعلام"
☒ مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالحق في حرية الرأي وحرية التعبير مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن منها. والبحث في السعي للانضمام الى ما تبقى من المواثيق الدولية بما لا يتعارض مع المصالح الأساسية والحيوية للمجتمع والمواطن.	

الهدف الرئيسي الثامن: تعزيز وحماية الحق في التجمع السلمي وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات والانضمام إليها.

التوصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☑ تعزيز المشاركة السياسية والمساهمة في عملية اتخاذ القرار.	• "والهدف الأساس للتحديث السياسي هو تعزيز دور هذه المؤسسة الدستورية التي نقف فيها، وتدعيم بنيانها، ودور أحزابها وأعضائها". • "المسار السياسي الذي تؤمن به الحكومة هو ذلك الذي يفضي إلى تعزيز الحوار الوطني حول

	أولوياتنا... حوارٌ صادقٌ وصريح، يعرف الاختلاف، ويتجاوز تأزيم الخلافات"... .
☑ تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في إدارة الشأن العام.	• "وقد بدأنا منذ الأسابيع الأولى لهذه الحكومة بعقد لقاءاتٍ مع النقابات المهنية، فهي بيوت خبرةٍ وكفاءةٍ وطنيةٍ عريقة، ساهمت في مسيرة بناء الوطن، ونحن حريصون على تمكينها في إطارها المهني، والاستفادة من خبراتها وتجاربها في برامجنا وخططنا ومشاريعنا الحالية والمستقبلية"
☒ مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن منها. ☒ تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون في حماية الحق في التجمع السلمي. تعزيز الآليات الوطنية لرصد الانتهاكات المتعلقة بهذه الحقوق[9]. تعزيز مبادئ وممارسات الحاكمية الرشيدة في العمل الداخلي للمجتمع المدني.	

المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

الهدف الرئيسي الأول: تعزيز وحماية الحق في العمل.

التوصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☑ إعداد التشريعات وتبني السياسات اللازمة لتنظيم سوق العمل في القطاعين العام والخاص بما يرسخ مبدأ تكافؤ الفرص ويعزز المساواة في الأجور وسائر الحقوق للعاملين.	• "وإيمانًا بأهمية تحسين مستوى معيشة المواطنين، فإن الحكومة مؤمنةٌ بضرورة رفع الحد الأدنى للأجور مع مراعاة نسبة التضخم للأعوام السابقة؛ وذلك من أجل تمكين ذوي الدخل المحدود وزيادة جاذبية فرص العمل"...

[9] https://www.ohchr.org/ar/2020/08/un-accountability-human-rights-violations-during-peaceful-protests-key

الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وحماية الحق في الصحة.

التوصيات / الالتزامات	البيان الوزاري
☑ الارتقاء بالخدمات الصحية والعلاجية المقدمة للمواطن وتعزيز ضمان سلامة الغذاء والدواء وتشديد الرقابة على ذلك.	• "إن تنفيذ برنامج التغطية الصحية الشاملة، من أولويات عمل الحكومة في القطاع الصحي، وهو جهدٌ يتطلب عدة مراحل لتكتمل مكوناته، وسنبدأ به العام المقبل، بدءاً بتعزيز الرعاية الصحية الأولية كمرحلةٍ أولى، عبر إطلاق صندوقٍ تأميني جديد لمشتركي الضمان الاجتماعي من غير الخاضعين للتأمين الإلزامي، لتشمل قرابة مليوني مستفيد". • "أما بالنسبة للبنية التحتية للقطاع الصحي، فللحكومة أولوياتٌ أساسيةٌ ترتكز إلى إنجاز العمل في مستشفى الأميرة بسمة في إربد، ليبدأ باستقبال المراجعين قبل نهاية العام المقبل، وبسعة (566) سريراً"... • "ونستهدف عام 2026 تأهيل مبنى العيادات الخارجية في مستشفى الكرك، والبدء بمشروع مستشفى مأدبا الجديد".

الهدف الرئيسي الثالث: تعزيز وحماية الحق في التعليم.

التوصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☑ الارتقاء بالخدمات التعليمية المقدمة لطلبة المدارس وطلبة التعليم العالي بما يكفل الحق في الحصول على التعليم المناسب ضمن ما تسمح به حدود إمكانيات الدولة وحماية حقوق العاملين في هذا المجال.	• "إن ما نعمل عليه خلال السنوات الخمس المقبلة، يستهدف بناء أكثر من 500 مدرسةٍ للحد من الاكتظاظ، والتخلص من نظام الفترتين، والاستغناء عن المدارس المستأجرة، وصيانة آلاف المدارس". • "نسعى إلى التوسع في رياض الأطفال من خلال بناء ما معدله مئتي غرفة رياض أطفالٍ صفيةٍ سنوياً لاستيعاب قرابة ثلاثين ألف طالبٍ وطالبة". • "إن ما نسعى إليه هو بناء تعليمٍ يخرج الكفاءات ولا يمنح الشهادات فقط، يبني المهارات المهنية والتقنية

	في المدارس والجامعات، ومراكز التدريب المهني، وبشراكةٍ مع القطاع الخاص، وضمن مجالات يحتاجها سوق العمل"... • "وستبدأ الحكومة بتدريب اثني عشر ألف معلمٍ ومعلمةٍ في العام المقبل، وسيتواصل هذا البرنامج للسنوات الخمس المقبلة، بحيث يتم تدريب ستين ألف معلم ومعلمة".

الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز وحماية الحقوق الثقافية لفئات المجتمع مثل (الأقليات)

التوصيات / الالتزامات	البيان الوزاري
☑ توزيع مكتسبات التنمية الثقافية في المملكة بعدالة.	• سنعمل على دعم قطاع الثقافة، عبر تطوير مؤسسات رعاية المواهب الفكرية والأدبية وتحفيزها، ودعم الفن والإبداع والتميز؛ لإبراز التنوع والانفتاح الثقافي في الأردن، وتكثيف إقامة الفعاليات والمهرجانات الفنية والثقافية...

الهدف الرئيسي الخامس: تعزيز الحق في بيئة سليمة والحق في التنمية.

التوصيات / الالتزامات	البيان الوزاري
☑ توفر الآليات القانونية والإجرائية اللازمة لضمان هذه الحقوق.	"أما بخصوص البيئة، فإن الحكومة تعمل على زيادة الرقعة الحرجية المزروعة لمواجهة التصحر، تعمل الحكومة على زراعة 4 ملايين شجرةٍ حرجية على مدى أربع سنوات، لتزيد المساحات الحرجية في المملكة، بمقدار 110 آلاف دونم"
☒ رفع الوعي العام بأهمية هذه الحقوق وآليات حمايتها والتمتع بها.	

المحور الثالث: حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك:

الهدف الرئيسي الأول: تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

التوصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☑ اتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية اللازمة لإتاحة أيسر السبل للوصول الى العدالة.	• "سنعمل على التوسع في خدمات بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة، وافتتاح تسع وحدات للتدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة في عددٍ من محافظات المملكة عام 2025"...
☒ تعزيز الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة. ☒ العمل على ضمان المساواة الكاملة وتكافؤ الفرص في ممارسة كافة الحقوق.	

الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وحماية حقوق المرأة.

التوصيات / الالتزامات	البيان الوزاري
☑ تمتع المرأة بحقوقها وبما يحقق العدالة وتكافؤ الفرص. ☑ تطوير وتبني السياسات التي تهدف إلى تمكين المرأة من التمتع بكافة حقوقها.	• "وها نحن نشهد ولأول مرةٍ في تاريخ مجالس النواب هذا الحجم لتمثيل المرأة، ما يضعنا أمام مسؤولية توسيع حضورها في كل المؤسسات والقطاعات، وتمكين دورها في سوق العمل وفي المجال الاقتصادي كما السياسي والمجتمعي". • "والحكومة ملتزمةٌ بتحقيق أهداف تمكين المرأة، ومن بينها تمكينها في سوق العمل والقطاعات الاقتصادية، بما يضمن تحسين فرصها في المشاركة والتأثير في المجتمع". • "الحكومة تعمل على ضمان مشاركتها الفعّالة في جميع المجالات والقطاعات، وهو ما يعكس اهتمامًا خاصًا بتمكين المرأة في سياساتنا العامة".

الهدف الرئيسي الثالث: تعزيز وحماية حقوق الطفل.

التوصيات / الالتزامات	البيان الوزاري
☑ الحق في التعليم	• "نسعى إلى التوسع في رياض الأطفال من خلال بناء ما معدله مئتي غرفة رياض أطفالٍ صفيةٍ سنوياً لاستيعاب قرابة ثلاثين ألف طالبٍ وطالبة".
☑ الحماية الاجتماعية	• "إن إطلاق الاستراتيجية الوطنية المحدثة للحماية والرعاية الاجتماعية في الربع الثاني من العام المقبل، يهدف إلى توسيع نطاقها، وفق أفضل الممارسات والمعايير، وتعزيز برامج التمكين الاقتصادي، وزيادة كفاءة المساعدات الاجتماعية".
☒ الحماية من العنف ☒ الحق في الصحة	

الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز وحماية حقوق كبار السن وضمان تمتعهم بها.

التوصيات/ الالتزامات	البيان الوزاري
☒ ضمان حياة كريمة لكبار السن.	

5. توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان (UPR) لعام 2024[10]:

قدم الأردن تقريره الرابع للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان الى مجلس حقوق الإنسان، وقد تم مناقشته في عام 2024، الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان هو آلية دولية من آليات الأمم المتحدة تتسم بشمولها لجميع اتفاقيات حقوق الإنسان سواء تلك التي صادقت عليها الدولة أم لا بالإضافة الى الأعراف الدولية والقانون الدولي الإنسان، وتتم المناقشة كل 4 سنوات ونصف من قبل مجلس حقوق الإنسان الذي يتضمن ممثلي عن دول ويقدموا توصيات الى الدولة التي تتم مناقشتها، وتقوم الدولة بتقديم تعهدات أو التزامات طوعية بإبداء موقفها إما بالموافقة او أحيطت علما.

التوصيات / الالتزامات	البيان الوزاري
☑ تعزيز التمثيل النسائي في جميع المجالات الوطنية والمحلية	• "وها نحن نشهد ولأول مرةٍ في تاريخ مجالس النواب هذا الحجم لتمثيل المرأة، ما يضعنا أمام مسؤولية توسيع حضورها في كل المؤسسات والقطاعات، وتمكين دورها في سوق العمل وفي المجال الاقتصادي كما السياسي والمجتمعي".
☑ ضمان توفير التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال. ☑ تحسين البنية التحتية التعليمية بما يلبي احتياجات ذوي الإعاقة واللاجئين	• "إن قوة الأردن كانتْ وما تزال في التعليم، ومستقبلنا في بناء قدرات شبابنا ورفع مؤهلاتهم. فما حققه الأردن في مئويته الأولى كان نتاج تعليمٍ واستثمارٍ حقيقيٍ يواكب العصر، ويشجع ثقافة الإبداع والتميز لدى الطلبة". • "وما نعمل عليه خلال السنوات الخمس المقبلة، يستهدف بناء أكثر من 500 مدرسةٍ للحد من الاكتظاظ، والتخلص من نظام الفترتين،

[10] https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g23/224/71/pdf/g2322471.pdf

	والاستغناء عن المدارس المستأجرة، وصيانة آلاف المدارس".
☑ تعزيز دمج ذوي الإعاقة في المجتمع وتقديم الدعم اللازم لهم.	• "ونعمل على التوسع في خدمات بدائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة، وافتتاح تسع وحدات للتدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة في عددٍ من محافظات المملكة عام 2025؛ لتقدم خدمات التعليم والعلاج والإسناد، إضافةً إلى وحدات تدخلٍ مبكرٍ متنقلة للوصول إلى المناطق النائية، ومراكز خدماتٍ نهاريةٍ دامجة في الأقاليم التي لا تتوافر فيها هذه الخدمة بشكلٍ كافٍ".
☑ تحسين جودة الرعاية الصحية العامة، مع التركيز على توفير خدمات الصحة النفسية والمشورة. ☑ إدخال برامج توعية حول الأمراض المزمنة والتحكم في استخدام المواد المخدرة.	• "إن تنفيذ برنامج التغطية الصحية الشاملة، من أولويات عمل الحكومة في القطاع الصحي، وهو جهدٌ يتطلب عدة مراحل لتكتمل مكوناته، وسنبدأ به العام المقبل، بدءاً بتعزيز الرعاية الصحية الأولية كمرحلةٍ أولى، عبر إطلاق صندوقٍ تأميني جديد لمشتركي الضمان الاجتماعي من غير الخاضعين للتأمين الإلزامي، لتشمل قرابة مليوني مستفيد".

☒ **نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان**

- أوصى التقرير بالتصديق على الاتفاقيات الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن البلاغات الفردية.
- دعوة إلى الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1967، وكذلك اتفاقية تقليل حالات انعدام الجنسية لعام 1961.

☒ **المساواة وعدم التمييز**

- تطوير القوانين لضمان المساواة وعدم التمييز، بما يشمل معالجة التمييز ضد النساء والأطفال في جميع القوانين المحلية.
- تنفيذ تشريعات واضحة تحظر التمييز العنصري المباشر وغير المباشر.

☒ **حقوق المرأة**

- التصديق على القوانين التي تكفل حماية المرأة من العنف الأسري والتحرش الجنسي.
- سد فجوة الأجور بين الجنسين وضمان المساواة في العمل.

☒ **حقوق الأطفال**

- اتخاذ إجراءات حازمة لإزالة الاستثناءات القانونية التي تسمح بزواج القصر.
- تحسين نظام حماية الطفل، بما في ذلك تجريم كافة أشكال العنف الجنسي والجسدي ضد الأطفال.
- ضمان الوصول إلى التعليم الأساسي لجميع الأطفال، بما في ذلك اللاجئين.

☒ **حقوق اللاجئين والمهاجرين**

- توسيع نطاق الحقوق الممنوحة للاجئين، مثل الحق في العمل والتعليم.
- ضمان توفير المأوى والخدمات الأساسية وتحسين السياسات المتعلقة باللاجئين.

☒ **الحق في التعليم**

- اتخاذ تدابير فعالة للحد من التسرب المدرسي.

☒ **الحق في الصحة**

- ضمان الوصول المتساوي إلى خدمات الرعاية الصحية، بما يشمل اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية.
- تنفيذ سياسات شاملة لمكافحة الأمراض غير المعدية وتحسين نظام الصحة العامة.

☒ **حقوق ذوي الإعاقة**

- تعديل الإطار القانوني لضمان توافقه مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

☒ **الحق في العمل**

- تحسين ظروف العمل وضمان حماية العمال المهاجرين.
- معالجة مشكلة العمالة غير الرسمية وتعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل.

☒ **تعزيز الحريات الأساسية وحقوق الإنسان**

- مواءمة التشريعات المتعلقة بالإعلام وحرية التعبير مع المعايير الدولية.
- حماية النشطاء والصحفيين من الممارسات القمعية وضمان بيئة آمنة لممارسة الحريات.

☒ **تعزيز الإطار المؤسسي:**

- توحيد اللجان الوطنية المعنية بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ومراجعتها لضمان فعالية التنسيق مع هيئات حقوق الإنسان الدولية.
- تخصيص المزيد من الموارد لدعم المركز الوطني لحقوق الإنسان وضمان استقلاليته التامة.

☒ **حظر الإعدام وتعزيز العدالة:**

- وقف تنفيذ عقوبة الإعدام بشكل فوري ومراجعة القوانين المتعلقة بفرضها.
- تقليل استخدام الاحتجاز الإداري ومراجعة القوانين التي تتيح الحبس دون محاكمة.

☒ **تعزيز مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان:**

- مراجعة القوانين المتعلقة بالإرهاب لضمان توافقها مع حقوق الإنسان الأساسية.

- وضع ضوابط صارمة على التمويل الأجنبي المخصص للجمعيات الأهلية لضمان الشفافية.

☒ **حقوق الأشخاص عديمي الجنسية:**

- إزالة العقبات التي تواجه الأشخاص عديمي الجنسية فيما يتعلق بالحصول على الجنسية أو الاعتراف القانوني بوضعهم.

☒ **مكافحة العنف الأسري والجنساني:**

- اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة للتصدي للعنف ضد المرأة والأطفال، وضمان تقديم الدعم للضحايا.
- زيادة الوعي المجتمعي حول العواقب القانونية والاجتماعية للعنف الأسري.

☒ **حقوق كبار السن:**

- تطوير السياسات الوطنية لضمان حقوق كبار السن، بما يشمل الحصول على خدمات الصحة والرعاية الاجتماعية.

☒ **الحق في بيئة مستدامة:**

- تعزيز السياسات البيئية ومكافحة تغير المناخ من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية، مثل المياه والطاقة.
- زيادة الوعي المجتمعي حول آثار تغير المناخ وسبل التكيف مع هذه الآثار.

☒ **تعزيز سيادة القانون وإقامة العدل:**

- تعزيز الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب، وتوسيع نطاق التحقيقات القضائية المستقلة في قضايا الانتهاكات.
- تحسين نظام العدالة الجنائية وضمان احترام حقوق المتهمين في الإجراءات القضائية.
- زيادة عدد القاضيات لتسريع الإجراءات القضائية وتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع القضاء.

☒ **حماية الحريات الأساسية:**

- توسيع نطاق الحماية لحرية التعبير وحرية الإعلام، وضمان بيئة آمنة للعمل الصحفي دون تعرض للترهيب أو القمع.
- مراجعة القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية لضمان عدم استخدامها لقمع الحريات.

☒ **حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:**

- زيادة الدعم المالي والمؤسسي لتفعيل الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان توفير التعليم والرعاية الصحية والأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة ميسرة.
- تعزيز التسهيلات في أماكن العمل للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان بيئة عمل عادلة.

☒ **التعليم والصحة:**

- تعزيز الوصول إلى التعليم العالي والمهني لجميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الفئات الضعيفة مثل اللاجئين والأطفال ذوي الإعاقة.
- تحسين جودة الرعاية الصحية العامة، مع التركيز على توفير خدمات الصحة النفسية والمشورة.
- إدخال برامج توعية حول الأمراض المزمنة والتحكم في استخدام المواد المخدرة.

☒ **حقوق اللاجئين والمهاجرين:**

- تسهيل عملية حصول اللاجئين والمهاجرين على الأوراق الثبوتية والحقوق الأساسية.
- تحسين الظروف المعيشية والوظيفية للاجئين والمهاجرين، بما يشمل تحسين سبل الوصول إلى التعليم والعمل.
- دعم المبادرات الرامية إلى دمج اللاجئين والمهاجرين في المجتمع الأردني.

☒ **الحق في بيئة مستدامة:**

- تعزيز السياسات البيئية التي تتصدى لتغير المناخ وتحد من آثارها.
- ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة.
- توعية المجتمع بأهمية الحفاظ على البيئة وتعزيز الممارسات البيئية الصديقة للطبيعة.

☒ **التعاون مع المجتمع المدني:**

- تعزيز التعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتعزيز حقوق الإنسان وتقديم المساعدة للضحايا.
- ضمان بيئة عمل آمنة ومنظمة للمجتمع المدني وحرية التنقل والالتقاء للمواطنين دون خوف من الاعتداء أو الانتقام.

☒ **حقوق الأشخاص في الأزمات الإنسانية (لا سيما اللاجئين):**

- تحسين الوصول إلى المساعدات الإنسانية وتنسيق عمليات الإغاثة.
- ضمان حماية حقوق الأشخاص في الأزمات، بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين، وضمان الحماية القانونية والمعيشية الأساسية لهم.

☒ **التدابير القانونية لمكافحة الفساد:**

- تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد، بما في ذلك تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام.
- زيادة جهود مكافحة الفساد في التمويل الأجنبي وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

☒ **تعزيز الحقوق السياسية والمشاركة العامة:**

- زيادة مشاركة الشباب والمرأة في الحياة السياسية والمشاركة في صنع القرار.
- مراجعة القوانين التي تحد من مشاركة الأشخاص في الحياة العامة وضمان بيئة آمنة للتعبير عن الرأي والمشاركة في الأنشطة السياسية.

☒ **الحق في المعلومات:**

- ضمان حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات وضمان الشفافية في عمليات الحكومة.
- اتخاذ خطوات لتقليل الحواجز القانونية والإدارية أمام الحصول على المعلومات العامة.

☒ **التفاعل مع آليات حقوق الإنسان الدولية:**

- تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية مثل الآليات الاستعراض الدوري الشامل والأليات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى الدولي.
- الرد الفعّال على التوصيات التي تصدر عن المؤسسات الدولية واتباع سياسة واضحة في تنفيذ هذه التوصيات.

☒ **حقوق العمالة المهاجرة:**

- تحسين ظروف العمل للعاملين المهاجرين وضمان حصولهم على الحقوق الأساسية.
- معالجة قضايا التمييز ضد العمال المهاجرين وتوفير بيئة عمل عادلة وآمنة.

☒ **الحق في العمل للشباب:**

- تطوير سياسات لتوفير فرص عمل للشباب، خاصة في القطاعات التي تخلق وظائف مستدامة.
- دعم برامج التدريب والتعليم المهني لتعزيز قدرة الشباب على دخول سوق العمل.

☒ **مكافحة الجرائم المرتبطة بالفساد:**

- تعزيز القدرات القانونية والإنفاذية لمكافحة الفساد، خاصة في القطاعين العام والخاص.
- تعزيز الشفافية في العقود الحكومية والصفقات العامة لتجنب الفساد.

☒ **حقوق المساواة بين الجنسين:**

- تعزيز القوانين والتشريعات لضمان المساواة بين الجنسين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- زيادة الوعي حول أهمية المساواة بين الجنسين وتوفير بيئة آمنة للنساء.

☒ **الحق في البيئة النظيفة والصحية:**

- ضمان توفير بيئة صحية ونظيفة لجميع المواطنين، بما في ذلك اللاجئين.
- تحسين السياسات البيئية لمكافحة تلوث الهواء والماء والتغير المناخي.

☒ **حقوق الأشخاص عديمي الجنسية:**

- اتخاذ خطوات لتحديد وتسجيل الأشخاص عديمي الجنسية وضمان حصولهم على الأوراق الثبوتية اللازمة.
- تحسين السياسات التي تساعد في تجنب انعدام الجنسية وضمان الحقوق الأساسية لهذه الفئة.

☒ **تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى المعلومات:**

- تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضمان أن تكون جميع الأماكن العامة والوصول إليها ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.

☒ **التفاعل مع المجتمع الدولي:**

- تعزيز التفاعل والتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لضمان توافق السياسات المحلية مع المعايير الدولية.
- تعزيز المشاركة في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ الالتزامات.

6. دليل النزاهة في القطاع العام 2024 الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[11]:

يمثل الدليل جزءاً من التزام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المستمر بدعم الدول في تنفيذ إصلاحات النزاهة في القطاع العام من خلال توفير المعلومات للحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد. ويصاحب الدليل أيضا مؤشرات النزاهة في القطاع العام الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي تساهم في تمكين الحكومات من بناء قاعدة الأدلة ودعم الحوار المحلي من أجل تنفيذ الإصلاحات وقد تمت الموافقة على الدليل ورفع السرية عنه للنشر من قبل لجنة الحوكمة العامة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عبر إجراء مكتوب في يناير 2024.

[11] https://www.oecd.org/ar/publications/2020/05/oecd-public-integrity-handbook_598692a5.html

وفيما يلي الالتزامات التي أشار إليها دليل نزاهة القطاع العام:

التوصيات / الالتزامات	البيان الوزاري
☑ بناء نظام متكامل للنزاهة العامة يستند إلى ثلاثة محاور: بناء إطار متماسك وشامل للنزاهة العامة، تعزيز ثقافة النزاهة، وتمكين آليات المساءلة الفعّالة.	• "تعزيز عمل وحدات الرقابة الداخلية في جميع الوزارات والمؤسسات؛ لضمان ضبط أي تجاوزات بشكل استباقي، والاستمرار في تصويب الاستيضاحات التي يوثقها ديوان المحاسبة، وتحويل الشبهات إلى القضاء"
☑ دعم الحكومة الأردنية في تصميم وتنفيذ سياسات شفافة وشاملة، وضمان ارتباطها باحتياجات المواطنين والمساءلة عن النتائج.	• "الحكومة تلتزم بسيادة القانون وإرساء مبادئ الحوكمة، وضمان الامتثال بالتشريعات والسياسات الخاصة بتحديث الإدارة العامة"
☑ تنظيم برامج لبناء القدرات المؤسسية، تركز على تحسين تنفيذ التوصيات من خلال التدريب وتطوير المهارات اللازمة.	• "ستعمل الحكومة، من خلال معهد الإدارة العامة، على تدريب قرابة 20 ألف موظف وموظفة العام المقبل، ضمن برامج نوعية مخطط لها، لرفع الكفاءة وتعزيز الثقافة المؤسسية"
☑ وضع توصيات لتحسين السياسات المتعلقة بالشفافية في إدارة الموارد العامة، وضمان قدرة المؤسسات على الاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة.	• "تعزيز الرقابة على المال العام وصونه، والاستمرار في تصويب الاستيضاحات التي يوثقها ديوان المحاسبة، وتحويل الشبهات إلى القضاء عبر اللجنة المختصة"
☑ تنفيذ مبادرات لتعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد، بما في ذلك إنشاء نظم مراقبة مستدامة وتحسين الإجراءات المتعلقة بالإبلاغ عن الفساد.	• "توسيع نظام الفوترة لتحقيق العدالة بين المواطنين، وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية ومؤسساتها"
☒ دعم المشاركة الأردنية في الحوار الإقليمي لتبادل الخبرات مع الدول الأخرى، من خلال مؤتمرات وفعاليات شبكة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة.	

"البوصلة الأردنية للشفافية 2024"

الملخص التنفيذي

تُعد "البوصلة الأردنية للشفافية 2024" تقييمًا منهجيًا لمدى التزام الحكومة الأردنية بالمعايير الوطنية والدولية المتعلقة بالشفافية والنزاهة. التقرير يهدف إلى قياس التطابق بين خطاب الثقة والسياسات الحكومية المعلنة، وبين الالتزامات التي تعهدت بها الأردن في مجالات الحوكمة الرشيدة، الشفافية، وتمكين المواطنين.

الإطار التحليلي:

اعتمد التقرير على مقارنة خطاب الثقة للعام 2024 مع الوثائق المرجعية التالية:

1. خطاب العرش السامي لعام (2024).
2. الورقة النقاشية السادسة: سيادة القانون اساس الدولية المدنية (2016).
3. مبادرة الحكومات الشفافة: الخطة الوطنية الخامسة (2021 -2025).
4. الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان) 2016 – 2025(.
5. توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان (UPR) لعام (2024).
6. دليل النزاهة في القطاع العام 2024 الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

النتائج الرئيسية:

- التطابق مع خطاب العرش: أظهر التقرير التزامًا كاملًا بين خطاب الثقة وخطاب العرش السامي، مما يعكس دور الأخير كموجه رئيسي للسياسات الحكومية.
- الالتزام بتعزيزالنزاهة والشفافية: أفادت االبوصلة بأن الحكومة أظهرت التزاماً ملموساً في مجالات الرقمنة بنسبة مستهدفة تصل إلى 80% بحلول 2024 و100% بحلول 2026. كما تعهدت بتعزيز الرقابة المؤسسية، ومكافحة الفساد، وتمكين الشباب والمرأة.

المحاور التي تم التركيز عليها في الخطاب:

- رؤية التحديث الاقتصاد حيث أن الحكومةَ مؤمنةٌ بضرورةِ رفع الحدِّ الأدنى للأجور مع مراعاة نسبةِ التضخُّم للأعوام السَّابقةِ.
- المالية العامة ركزت الحكومة على رفع كفاءة الإنفاق ومحاربة التهرب والتجنب الضريبي.

- التحديث السياسي: التزام الحكومة بدعم المشاركة السياسية، وتمكين الأحزاب وفقًا لمخرجات التحديث السياسي.
- دعم الجهاز القضائي.
- التوسُّعِ في تطبيقِ العقوباتِ البديلةِ عن العقوباتِ السالبةِ للحرية.
- النهوضِ بالإعلامِ وتنميتِهِ وتحديثِهِ وتمكينِهِ في مجالِ التحوُّلِ إلى الإعلامِ الرَّقمي .

التوصيات :

نوصي بضرورة التركيز على النقاط التالية ضمن خطاب الثقة القادم:

1. ينبغي على الحكومات، عند إعداد بيانها الوزاري لنيل الثقة، الرجوع إلى الالتزامات الدولية والوطنية باعتبارها مرجعيات أساسية، والعمل على تضمينها في البيان مع توضيح كيفية تطبيقها بشكل عملي.
2. تبنى الحكومة والمؤسسات الوطنية المستقلة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني الالتزامات الدولية والوثائق الوطنية، بحيث ينعكس ذلك على أدوارها، وسياساتها اليومية، وبرامجها وخططها المستقبلية
3. التأكيد من قبل الحكومة على أهمية مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن.
4. تبنى الحكومة برامج تهدف إلى تعزيز الثقافة القائمة على المساءلة المجتمعية، وتشمل هذه البرامج تدريب الكوادر الفنية والمؤسسات التعليمية على منظومة الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد والمساءلة، إضافة إلى تعزيز قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.
5. الاشارة الى اهمية تعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الالكترونية.
6. تحسين الأطر المؤسسية وتعزيز تنفيذ معايير النزاهة الوطنية لضمان فعالية الأداء وتعزيز الثقة العامة.
7. من المهم أن يمنح بيان الثقة اهتماماً خاصاً بالفئات المستضعفة، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال، كبار السن، اللاجئين، والعمال المهاجرين، لضمان تلبية احتياجاتهم وحماية حقوقهم.

تشير البوصلة إلى أن الحكومة أظهرت التزاماً كبيراً في العديد من المحاور المتعلقة بالشفافية والحوكمة، إلا أن هناك فجوات تتطلب معالجتها لتحقيق تطابق أكبر مع الالتزامات والتوصيات الدولية والخطط الوطنية. يُوصى بمواصلة الجهود لتعزيز سيادة القانون، تكافؤ الفرص، وحوكمة الأداء المؤسسي.